

منوعات

MEDIA

قتيبة حمدان

رام الله - العربي الجديد

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر الثلاثاء، الصحافي الفلسطيني قتيبة حمدان (31 عاماً) من منزله في بلدة بيتونيا، غرب رام الله، وسط الضفة الغربية. وجاءت عملية الاعتقال بعد اقتحام قوات الاحتلال للبلدة ومداومة الشقة السكنية التي يقيم فيها قتيبة

حمدان مع زوجته وطفله التي تبلغ عامين، قرابة الساعة 4:30 فجرًا بالتوقيت المحلي، بحسب ما أوضح لـ«العربي الجديد» محمد حمدان، والد قتيبة. وأشار الوالد إلى أنّ قوات الاحتلال اعتقلت ابنه ونقلته إلى جهة مجهولة، مؤكداً نية العائلة التواصل مع الجهات القانونية المختصة بشؤون الأسرى، في محاولة لمعرفة مكان

احتجازه. ويعمل قتيبة حمدان حالياً مصوراً صحافياً مع مؤسسات محلية، ويحمل شهادة الماجستير في الصحافة، وكان قد عمل سابقاً في قناة القدس الفضائية قبل نحو 6 سنوات، واعتقل وقتها لمدة شهر. ومنذ بدء الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من استهدافها للصحافيين، ما

أدى إلى استشهاد 173 صحافياً في غزة، بحسب أرقام مكتب الإعلام الحكومي، وأكثر من 190 جريحاً، وتدمير 88 مقراً إعلامياً، بينما سجلت مئات الاعتداءات ضد الصحافيين في الضفة الغربية، أدت إلى استشهاد الصحافي إبراهيم محاميد من طولكرم، وإصابة عشرات بالرصاصة، واعتقال حوالي 100 صحافي ومصوّر، في غزة والضفة الغربية والقدس.

«المنطقة الحرة» في سورية.. إعلام لخدمة النظام

على الرغم من الأوضاع الكارثية للصحافة في سورية، يواصل النظام اتخاذ قرارات تضييق الخناق على قطاع الإعلام، بالتزامن مع إعلانه عن إنشاء منطقة حرة إعلامية جديدة، تثير شكوك معارضي

دمشق - لينا أبي نادر

يسعى النظام السوري إلى إعادة تشكيل المشهد الإعلامي في البلاد عبر سلسلة من القرارات التي تهدف إلى تشديد قبضته وتعزيز سيطرته على القطاع الإعلامي وإخضاعه، بحسب ما قاله مصدر مطلع في وزارة الإعلام السورية رفض الكشف عن اسمه لـ«العربي الجديد». آخر هذه القرارات كان الموافقة على إنشاء المنطقة الحرة الإعلامية، التي يراد منها، بحسب وزارة الإعلام، «تطوير القطاع الإعلامي وجذب الاستثمارات»، فيما رأى المصدر أن هذه الخطوة ستكون أداة جديدة لفرض الرقابة على الإعلام.

تكريس للسيطرة

كان وزير الإعلام في حكومة النظام، بطرس حلاق، قد أكد خلال اجتماع وزاري، الخميس الماضي، أن المشروع يأتي في إطار سعي الحكومة لتقديم قيمة مضافة في المجالين المعرفي والإعلامي، مشيراً إلى أن المنطقة الحرة الإعلامية ستساهم في دعم الاقتصاد المحلي من خلال جذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة. من جانبه، أشار رئيس حكومة النظام السوري، حسين عرنوس، إلى أهمية المشروع الاستراتيجية في تطوير صناعة المحتوى الإعلامي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى أن المنطقة ستوفر بيئة عمل محفزة للمشاركة الإعلامية الناشئة. وشكك المصدر الخاص في حديث مع «العربي الجديد» في التبريرات الحكومية، معتبراً أن التصريحات لا تخفي الهدف الرئيسي من خلفها، وهو «تعزيز سيطرة النظام على الإعلام وتوجيهه نحو خدمة أجنده الخاصة». وأكد أن إنشاء المنطقة سيؤدي إلى زيادة التضييق على الحريات والرقابة على المحتوى الصحافي، ومنع أي صوت معارض. كما حذر من أنه سيؤدي إلى تدهور الوضع الإعلامي، وسبجحر المواطن حق الحصول على معلومات موثوق بها ومستقلة. وكشف المصدر أن الأسماء التي طرحت للهيكل الإداري للمنطقة الإعلامية تضم صحافيين مهمهم الوحيد الترويج للنظام وإجهاض أي جهود شعبية أو إعلامية تشير لمواضع الخلل في البلاد. كما طلب عدم الكشف عن هذه الأسماء حالياً لعدم الاتفاق عليها، نتيجة اعتراض عدد من أعضاء الهيئة الإعلامية على بعضها نتيجة عدم كفاءتها ونقص خبراتها الأكاديمية، وأيضاً لحساسيات داخلية بين أركان النظام. لكنه أشار إلى أن الشخصية

أهم تداعيات هذا المشروع تعميق الرقابة على المحتوى

أزمة الإعلام، وسيؤدي إلى المزيد من القيود على حرية التعبير، كما سيكون له دور في شرعنة الانتهاكات بحق الصحافيين، ويقوض أي جهود للإصلاح السياسي.

تداعيات على القطاع

رأى الناشط الإعلامي محمد الصاوي في حديث مع «العربي الجديد» أن

النظام يهدف للترويج بأنه يطور القطاع الإعلامي ويجذب الاستثمارات. من جهة أخرى، تثير القرار مخاوف جدية بشأن المزيد من التضييق على الحريات وتعميق سيطرة النظام على الإعلام.

ولفت أن أهم تداعيات هذه الخطوة يكمن في تعميق الرقابة وتكميم الأفواه. بدلاً من أن تكون هذه المنطقة حاضنة للإبداع والتعبير الحر. وأشار إلى أنها ستكون أداة جديدة لفرض الرقابة، حيث سيستخدمها النظام لتحديد المواضيع التي يمكن تناولها والقوالب التي يجب اتباعها. كما ستفاقم مشكلة تضليل الرأي العام، وبت رواية النظام للأحداث، وتشويه صورة معارضي. وأشار الصاوي إلى أن النظام قادر على جذب الاستثمارات المشبوهة عبر الدول الداعمة له، والتي يمكن أن يستخدمها لتمويل أنشطته القمعية، مما يعزز من سلطته ويصعب على المعارضة محاربهته. ونهه إلى أن ذلك سيسهم في تضليل المجتمع الدولي عبر إيهامه بتنفيذ إصلاحات في مجال الإعلام، وبالتالي الحصول على مزيد من الدعم والاعتراف الدولي، وتحويل المنح المالية والمنظمات المانحة إلى صناديق إعلامية تسخر لغايات النظام. ورات صحافية فضلت عدم الإفصاح عن اسمها خشية الملاحقة في حديث مع «العربي الجديد» أن «قرار النظام إنشاء المنطقة الحرة الإعلامية هو محاولة يائسة لتلميع صورته أمام المجتمع الدولي، ولكنه لن يغير من حقيقة أنه ما زال يمارس سياسة القمع والتضييق على الحريات. فبدلاً من أن تكون هذه المنطقة خطوة نحو الديمقراطية، فإنها ستكون أداة جديدة لتعزيز سلطته وقمع المعارضة».

التشريعات السابقة

وجاء قرار إنشاء المنطقة الحرة الإعلامية ضمن سلسلة من الإجراءات التشريعية التي اتخذها النظام السوري في مجال الإعلام، والتي شملت إصدار مرسوم بإحداث وزارة إعلام جديدة وتعديل قانون الإعلام. تهدف هذه الإجراءات، بحسب مراقبين، إلى تعزيز الرقابة على المحتوى الإعلامي وتضييق الخناق على حرية التعبير. رغم هذه التحركات المكثفة على مستوى التشريعات والقرارات، لا يزال واقع الإعلام في سورية يعاني من قيود شديدة على حرية التعبير، قد صنفت منظمة مراسلون بلا حدود سورية في المرتبة 179 من أصل 180 دولة، على مؤشرها العالمي لحرية الصحافة لعام 2024، مما يعكس تدهور حالة الإعلام في البلاد.



مصور خلال جولة من تنظيم وزارة إعلام النظام السوري في دمشق، 14 أيار، 2018 (توضيح بشارة) - فرانس برس

بديك «ستارلينك» سيكلف 5 مليارات دولار

موسكو - زامبي القليوبي

ذكرت صحيفة إر بي كا الروسية، الثلاثاء، أن تكلفة إنشاء مجموعة الأقمار الصناعية ذات المدار الأرضي المنخفض «بيورو 1440» البديلة لخدمة «ستارلينك» المقدمة بواسطة شركة سبايس إكس المملوكة للملياردير الأميركي إيلون ماسك، قد تبلغ نحو 445 مليار روبل (5 مليارات دولار تقريباً وفقاً لسعر الصرف الحالي)، وفق مسودة مشروع «البنية التحتية للاتصال بشبكة الإنترنت» المعد في إطار برنامج «اقتصاد البيانات» والتي حصلت الصحيفة على نسخة منها.

ومن المنتظر أن تضم مجموعة «بيورو 1440» بحلول نهاية عام 2030 ما مجموعه 292 قمراً صناعياً من أصل 383 قمراً مزعماً إطلاقها، بما فيها 91 قمراً تحل محل أخرى معطلة، مما سيتطلب إجراء 24 عملية إطلاق صاروخي. ويفترض أن يمول إنشاء المجموعة بشكل أساسي من موارد الشركة نفسها التي ستخصص نحو 329 مليار روبل (حوالي 3,6 مليارات دولار). أما باقي المبلغ، فسيخصص من ميزانية الدولة على سبيل القروض ميسرة الفوائد والدعم لإطلاق الصواريخ وإيصال الأقمار الصناعية إلى المدار، على أن يتم تخصيص 37 مليار روبل (400 مليون دولار تقريباً) من الميزانية الفدرالية لـ«بيورو 1440» في عام 2025 وحده. ويهدف المشروع، وفق المسودة، إلى زيادة عدد المنازل المتوفر بها الإنترنت فائق السرعة بواسطة خدمة النطاق العريض (Broadband) إلى 97 و99% بحلول عامي 2030 و2036 على التوالي. ونقلت «إر بي كا» عن ناطق باسم «بيورو 1440» قوله إن المجموعة المدارية ستضم أكثر من 250 قمراً من إنتاج الشركة لتوفير خدمة النطاق العريض في كل أنحاء الأرض على مدار الساعة. وأضاف الناطق: «نعمل حالياً على وضع الشروط الفنية والاقتصادية لتوصيل زبائننا المحتملين بالخدمة المستقبلية». و«بيورو 1440» هي شركة روسية خاصة تعمل في مجال تكنولوجيا الفضاء وتعتزم إطلاق خدمات الاتصال بالإنترنت بحلول عام 2027.



تعهد الكرملين بفرض «قيود» على الإعلام الأميركي (Getty)

تدابير مشابهة، ذلك أنه لا توجد وكالة أنباء رسمية تابعة للولايات المتحدة ولا قناة تلفزيونية حكومية. ولكن بالطبع، ستكون هناك إجراءات تشمل قيوداً على بث وسائل إعلامهم». وفي إحاطة هاتفية لاحقة مع الصحافيين، لم يتطرق بيسكوف إلى تفاصيل الإجراءات المعلنة، بينما كرر إدانته للعقوبات الأميركية.

(فرانس برس)

«ميثا» تحظر شبكات إعلامية حكومية روسية

أعلنت مجموعة «ميثا» الأميركية، المالكه خصوصاً لتطبيقات فيسبوك وإنستغرام وسائيل الإعلام الحكومية الروسية على منصاتهما في سائر أنحاء العالم، وذلك لمنع أي «نشاط تدخلّي أجنبي». ويأتي هذا الحظر بعيد اتهام وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن الجمعة وسيلة الإعلام الروسية الحكومية «آر تي» بالقيام بأنشطة مزعومة للاستقرار، معتبراً أنها تحولت إلى «فرع» للاستخبارات الروسية. وقال المتحدث باسم «ميثا» إنه «بعد دراسة متأنية، قمنا بتوسيع نطاق إجراءاتنا السارية ضد وسائل الإعلام الحكومية الروسية». وأضاف أن «روسيا سيفودنيا

وأر تي وغيرهما من الكيانات ذات الصلة باتت الآن محظورة على تطبيقاتنا حول العالم بسبب نشاط تدخلّي أجنبي». وصرح بليكن للصحافيين الجمعة: «نحن نعلم أن آر تي لديها قدرات سببرانية وأنها شاركت في عمليات سرية للتأثير الإعلامي والحصول على معدات عسكرية»، مشيراً بالخصوص إلى أنشطة المجموعة في مولدوفا. وأضاف أن «استخدام روسيا المعلومات المضللة وسيلة لتخريب المجتمعات الحرة والمفتوحة واستقطابها

مديرتي بيسكوف قوله: «لا يمكن اتخاذ

